مركز
السياسة
الدولية للنمو الشامل

مركز السياسة الدولية للنمو الشامل ممول من مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي و حكومة البرازيل.

رسالة قصيرة

العدد رقم :- 207

يونيو 2013

السعي لتحقيق الأمن الغذائي في الهند: سياسة بلا مفهوم أوإلتزام؟

سوريانارايانا، معهد أنديرا غاندي لبحوث التنمية، مومباي، الهند

تفتقر **سياسة الأمن الغذائي في الهند** في السنوات الأخيرة إلى الوضوح والإتجاه. أنها تشبه سلسلة من التدابير غير المخططة دون تقييم يستند إلى أدلة واضحة تدعمه.

للحد من العجز المالي، بدأت حقبة الإصلاح الإقتصادي في عام 1991 بمقترحات لإستهداف نظام التوزيع العام للسلع الغذائية على أساس إعتبارات الكفاءة من حيث التكلفة. وبدلا من تقليل أخطاء الإستبعاد التي تترك المحتاجين الفقراء خارج نظام التوزيع العام، كان التركيز على الحد من عدد الأشخاص غير الفقراء الذين يتلقون الدعم.
ويستند الإستهداف إلى الوضع الإقتصادي للأسرة. فإذا كانت الأسرة تحت خط الفقر، يحق لها الإستفادة من مزايا برنامج الدعم الإجتماعي. ويتم تنفيذ هذه الخطة عن طريق تعداد مه هم تحت خط الفقر من الأسر في الريف كل خمس سنوات لتحديدها، وتحديد وتحديث أهليتها للحصول على الدعم.

ورغم هذه الجهود، صاحب بزوغ فجر الألفية الجديدة والمناطق الريفية في الهند تنزيف والتقارير الصحفية الدورية تمتلئ بإنتحار ووفيات المزارعين بسبب الجوع. وقد نشرت وثائق السياسات والبحوث العلمية نتائج تطبيقية عن (أ) انخفاض طويل الأجل في إستهلاك الحبوب والسعرات الحرارية مما يجعل السكان كلهم تقريبا (حوالي 90 في المائة) يعانون من إنعدام الأمن الغذائي؛ و (ب) نصف عدد الأطفال يعانون منقص الوزن.

وقد دعا مثل هذا السيناريو المحبط للحرمان متعدد الأبعاد إلى إصلاح برامج الرعاية الإجتماعية التقليدية لتتحرك في إتجاه منهج قائم على الحقوق إستحدث، ضمن أشياء أخرى، قانون مهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة الريفية ، والتحويلات النقدية المباشرة.لقد شكلت تقديرات إنعدام الأمن الغذائي الأساس لقضية نظام التوزيع العام الشاكمل وسن مشروع قانون الأمن الغذائي الوطني.

ويسعى مشروع القانون "لتوفير الأمن الغذائي والتغذوي في لإطار منهج دورة حياة الإنسان، عن طريق ضمان الوصول إلى كمية كافية من الغذاء جيد النوعية بأسعار معقولة للناس كي يعيشوا حياة بكرامة وما يتصل بذلك أو يلحق به من مسائل".
ويشكل مشروع القانون خروجا جذريا عن منهج الرفاه إلى منهج قائم على الحقوق، حيث ينطوي على توسع كبير في نظام التوزيع العام الموجَّه حالياً لتلبية إحتياجات مليار نسمة تقريبا: حوالي 68 في المائة من سكان الهند (75 في المائة من سكان الريف و 50 في المائة من السكان في الحضر).

ويحق قانونا للمستفيدين الحصول على كميات محددة من الحبوب الغذائية بأسعار مدعومة إلى حد كبير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشروع القانون يمنح "حقوق قانونية للنساء والأطفال والفئات الخاصة الأخرى مثل المعوزين والمشردين، والأشخاص المتضررين من حالات الكوارث والطوارئ، والأشخاص الذين يعيشون في جوع، لتلقي وجبة مجانا أو بأسعار في متناول الجميع، حسب الأحوال."
إن نظام التوزيع العام المستهدف سوف يوفر 5 كجم شهريا من الحبوب الغذائية للشخص الواحد في الأسر ذات الأولوية، و 35 كجم شهرياً للأسر التي يشملها برنامج إستهداف الفقراء فقراً مدقعاً. والأسعار المدعمة هي 3 روبية/ كجم للأرز، 2 روبية/ كجم للقمح ، و 1 روبية/ كجم للحبوب الخشنة.

ولتنفيذ التشريع المقترح، فإن الحكومة تحتاج على الأقل 62 مليون طن من الحبوب الغذائية. وقد وفرت الموازنة السنوية لعام 2013-2014 لفاتورة الدعم 900 مليار روبية (16.6 مليار دولار)، والتي تتضمن 100 مليار روبية (1.84 مليار دولار) لتنفيذ مشروع القانون الوطني للأمن الغذائي. وسوف يستدعي حقا هذا البعد المهم وتكاليفه، وآثاره الإقتصادية الكلية إجراء تقييم لمشروع القانون وحتميته.

ولا يستند مشروع القانون على مفهوم واضح للأمن الغذائي. كما أنها لا تعرِّف أي إطار أو معلمة لتحديد ملامح حجم إنعدام الأمن الغذائي في الهند. وتستند تقديرات إنعدام الأمن الغذائي المذكورة أعلاه على معايير للسعرات الحرارية عفا عليها الزمن، وبالتالي مبالغ فيها (سوريانارايانا، 2011). فلو كانت هذه المعايير سارية وملزمة حقا، لأدى الاتجاه الملاحظ نحو الهبوط في إستهلاك السعرات الحرارية إلى كارثة صحية. وهذا لم يحدث في الواقع،حيث يقر حوالي 99 في المائة من الأسر قي الريف والحضر بوجود وجبتين يومياً على مدار العام.

وفي سياق إرتفاع مستويات الدخل، وتحسين المرافق الصحية ومستوى المعيشة، والتكنولوجيا، والنقل، والبنية التحتية، يجب أن تكون الإحتياجات من السعرات الحرارية قد إنخفضت، الأمر الذي يدعو إلى مراجعة في إتجاه تخفيض معيار السعرات الحرارية والحبوب. وتظهر الأدلة السلوكية من مسوحات العينة الوطنية (i) تراجع طويل الأجل في نصيب الفرد من إستهلاك الحبوب والسعرات الحرارية في العشيرات الخمسة أو الستة الأعلى، و (ii) زيادة مستقرة / حدية في العشيرات الأدنى من توزيع السكان في ريف وحضر الهند، جيث تتقارب تحاه مستوى أدنى. ومع ذلك، إذا كان هناك أي دليل على نقص التغذية وفقر الدم، يمكن أن يكون نتيجة لسوء التغذية.

ومن شأن مشروع القانون في أحسن الأحوال ضمان أمن الطاقة فقط.وقد لا تضمن مثل هذه مثل الوجبات الغذائية كثيفة الطاقة توفير ما يكفي من المغذيات الدقيقة وبالتالي، فإنها لا تضمن سوى سوء التغذية. ما هو مطلوب في الهند اليوم هو التنوع الغذائي.

وبطبيعة الحال، ما يقرب من نصف عدد السكان من الأطفال يعانون من نقص الوزن. والسبب الهام في ذلك هو التركيز المحدود على الرعاية الصحية خلال أول 1000 يوم من بداية الحمل. فتدخلات السياسة العامة تركز إلى حد كبير على الأطفال بعد إتمام عامين من العمر. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عوامل أخرى تفسر "اللغز الآسيوي"مثل الممارسات السيئة في التغذية، ووضع النظافة والمساواة بين الجنسين (راماليغاسوامي وآخرون، 1996).
وينبغي أن تنظر إستراتيجية الأمن الغذائي في (أ) الإتاحة، (ب) الوصول؛ (ج) إستقرار إمدادات الغذاء والوصول إليها؛ و (د) إستخدام الغذاء الآمن والصحي طبقاً لبعض المعايير. وتختلف قضايا السياسة عبر هذه الأبعاد. ومن الناحية المثلى، يتطلب برنامج الأمن الغذائي الفعال إتباع نهج متكامل لمعالجة عدم الترابط بين مختلف أبعاد الأمن الغذائي.

المراجع

Ramalingaswami, V., U. **Jonsson** and J. **Rohde** (1996). 'The Asian Enigma' in UNICEF, The Progress of Nations. New York, UNICEF.
Suryanarayana, M.H. (2011). 'Food Security: Beyond the Eleventh Plan Fiction' in D.M. Nachane (ed.), India Development Report 2011. New Delhi, Oxford University Press.

خالص الشكر لفابيو فيراس و في. إم. راو على التعليقات والإقتراحات.

مركز السياسة الدولية للنمو الشامل (IPC – IG)
مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
Esplanada dos Ministérios, Bloco O, 7º andar
Brasilia, DF - Brazil 900-70052

بريد إلكتروني :.ipc@ipc-undp
الموقع على الشبكة العالمية : www.ipc-undp.org
ت : +55 61 2105 5000

الآراء التي أعرب عنها في هذه الصفحة هي آراء الكتاب وليس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو حكومة البرازيل.

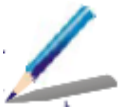

اضغط و علق